

السعيد: «الوسيلة» تكسب قضية فسخ العقد مع هيئة الصناعة

صرح المحامي فواز السعيد بأن القضاء أنصف بهذا الحكم شركة الوسيلة لمشاريع التنمية العقارية وأعاد إليها حقها.

وكان وزير التجارة والصناعة قد اصدر قراراً في 2006/12/17 بفسخ التعاقد مع شركة الوسيلة وتسليم الأرض المخصصة للمشروع والإنشاءات التي أقيمت عليها إلى الهيئة العامة للصناعة، وبعد لجوء الشركة القضاء، قامت وزارة التجارة والصناعة بإصدار قرار آخر من مجلس إدارة الهيئة للعامة للصناعة بتاريخ 2007/1/13 لتصحيح شكل قرارها السابق، فقامت شركة الوسيلة بالطعن على القرارين، حيث أصدرت المحكمة حكمها ليعيد الى شركة الوسيلة حقوقها بفضل قضائنا العادل.

صرح المحامي فواز السعيد المدير الشريك بالمركز للمحاماة (محامو شركة الوسيلة لمشاريع التنمية العقارية)، بأنه قد صدر حكم من المحكمة الكلية برئاسة المستشار ناصر الأثري، وعضوية المستشار عبدالسلام عبدالمجيد النجار، والمستشار أشرف محمد حجازي لصالح شركة الوسيلة، ضد وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة، وذلك بقبول الدعوى المرفوعة من شركة الوسيلة شكلاً وفي الموضوع، بإلغاء القرار الصادر من وزير التجارة والصناعة بصفته بفسخ عقد الشركة المبرم مع الهيئة العامة للصناعة، المتضمن تخصيص قسيمة لإقامة مجمع الحرف والصناعات الصغيرة بالعراضية، وكذا إلغاء القرار الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة بفسخ ذات العقد، مع ما يترتب على ذلك من آثار. وقضى الحكم في الوقت نفسه بإلزام وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة بتعويض مؤقت قدره 5001 دينار لصالح شركة الوسيلة عن كل قرار من القرارين.